طبقات الشافعية الكبرى

تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي

٧٢٧ — ٧٧١هـ

تحقيق

محمود محمد الطناحي　　عبد الفتاح محمد الحلو

الجزء الأول

[جميع الحقوق محفوظة]

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ، نحمدُه ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونؤمن به ونتوكّل عليه ، ونسأله الخيرَ كلَّه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيِّئات أعمالنا ، مَن يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ له ، ومَن يُضْلِل فلا هاديَ له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، وأشهد أن سيِّدنا محمداً عبدُه ورسوله ، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم [تسليما][1] .

حدثنا أبي الشّيخ الإمام تغمّده الله برحمته فيما قرأه علينا مِن لفظه قال : أخبرنا ابن السَّقَطِيّ[2] يعني محمدَ بن عبد العظيم ، أخبرنا عبد العزيز بن باقا إجازةً ، أخبرنا أبو زُرْعةَ طاهر ابن محمد بن طاهر المَقْدِسيّ ، أخبرنا أبو منصور محمد بن الحسين المُقَوِّميّ[3] ، إجازةً إن لم يكن سماعاً ثم ظهر سماعه من بعد ، أخبرنا القاسم بن أبي المنذر الخطيب ، أخبرنا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سَلَمة بن بحر القَطَّان ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة الحافظ[4] ، حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَة ، ومحمد بن يحيى ، ومحمد بن خلف العسقلانيّ قالوا : حدثنا عُبَيد الله بن موسى .

ح : وأخبرنا الحافظ أبو العباس الأشْعَريّ بقراءتي عليه ، أخبرنا يوسف بن المِهْتَار إجازة ، وحدثني عنه أبو الحسن بن العطّار سماعاً على سماعٍ ، أخبرنا الإمام أبو عمرو عثمان ابن عبد الرحمن بن الصَّلَاح ، أخبرنا منصور بن عبد المنعم الفُرَاوِيّ[5] بنيسابور ، أخبرنا

---

(١) زيادة من : ج . (٢) بفتح السين المهملة والقاف وفي آخرها طاء مهملة ، نسبة إلى بيع السَّقَط . اللباب ١ / ٥٤٨ . (٣) بضم الميم وفتح القاف وكسر الواو المشددة . اللباب ٣ / ١٧١ . (٤) سنن ابن ماجة (باب خطبة النكاح من كتاب النكاح) ١ / ٦١٠ . (٥) بضم الفاء وفتح الراء وبعد الألف واو ، هذه النسبة إلى فراو ، وهي بليدة مما يلي خوارزم يقال لها : رباط فراوة . اللباب ٢/٢٠٠ ، وفي معجم البلدان ٣/٨٦٦ : فراوة بالفتح وبعد الألف واو مفتوحة ، وهي بليدة من أعمال نسا ، بينها وبين دهستان وخوارزم . وفي الأصول « الغراوي » بالغين المعجمة .

أبو المعالى محمد بن إسماعيل الفارسىّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البَيْهَقِىّ الحافظ .

ح : قال ابن الصّلاح : وأخبرنا الشّيخان أبو النّجيب إسماعيل بن عثمان القارى ، ومحمد بن الحسن بن سعيد الطَّبَرِىّ الصَّرَّام بنيْسابور قالا : أخبرنا أبو الأسْعَد هِبة الرحمن ابن عبد الواحد بن عبد الكريم القُشَيْرِىّ ، أخبرتنا جَدّتى الحرّة فاطمة بنت الأستاذ أبى على الدَّقَّاق قالا : أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يوسف ؛ هو الشيخ ابن مَامُويَه[1] ، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابى ، حدثنا عباس بن عبد الله التُّرْقُفِىّ[2] ، حدثنا أبو المُغيرة ، حدثنا الأوْزاعِىّ ، حدثنا قُرَّة .

ح : قلت : وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قراءةً عليه وأنا أسمع ، أخبرنا أبو المعالى أحمد بن إسحاق الأَبَرْقُوهِىّ[3] ، أخبرنا المبارك بن أبى الجود البغدادىّ ، أخبرنا أحمد ابن أبى غالب بن الورّاق ، أخبرنا أبو القاسم عبد العزيز بن على الأنْماطِىّ[4] ، أخبرنا أبو طاهر المُخَلِّص[5] ، حدثنا أبو القاسم البَغَوِىّ ، حدثنا داود بن رُشَيْد الخَوَارَزْمِىّ ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوْزاعىّ ، عن قُرَّة .

---

(١) فى الأصول: أخبرنا محمد بن يوسف ، هو الشيخ ابن هامويه ، والتصويب من اللباب ١/٣٢ ، والعبر ٣/١٠٠ ، فى وفيات سنة تسع وأربعمائة. قال: وعبد الله بن يوسف بن مامويه، الشيخ أبو محمد . . . روى عن أبى سعيد بن الأعرابى ، ومحمد بن الحسين القطان ، وجماعة .

(٢) بضم التاء وسكون الراء وضم القاف وفى آخرها الفاء ، هذه النسبة إلى ترقف من أعمال واسط . اللباب ١ / ١٧٣ . (٣) فى المطبوعة ، د . الأترفوهى ، والمثبت من ج ، وهو بفتح الألف والباء المنقوطة بواحدة وسكون الراء وضم القاف فى آخرها الهاء ، هذه النسبة إلى أبرقوه ، وهى بليدة بنواحى أصبهان على عشرين فرسخا منها . اللباب ١ / ٧٨ .

(٤) بفتح الألف وسكون النون وفتح الميم وكسر الطاء المهملة ، هذه النسبة إلى بيع الأنماط ، وهى الفرش التى تبسط . اللباب ١ / ٧٣ . (٥) بضم الميم وفتح الخاء وكسر اللام وفى آخرها صاد مهملة ، هذا يقال لمن يخلص الذهب من الغش ويفصل بينهما ، وهو محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا المخلص . اللباب ٣ / ١١١ .

ع : قال ابن الصّلاح : وأخبرنا أبو بكر القاسم بن عبد الله بن عمر النَّيْسابوريّ ، فقيه نيسابور ومفتيها قراءةً عليه بها ، أخبرنا أبو الأسعد القُشَيْرِيّ ، أخبرنا أبو محمد عبد الحميد بن عبد الرحمن البَحِيريّ[1] ، أخبرنا أبو نُعَيم عبد الملك بن الحسن الإسْفِرايينيّ ، أخبرنا أبو عَوانة يعقوب بن إسحاق قال : إن يوسف بن سعيد بن مسلم المِصِّيصِيّ[2] ، ومحمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسِيّ[3] ، وأبا العباس الغَزّيّ ، والعباس بن محمد حدثونا ، قالوا : حدثنا عُبَيد الله بن موسى ، حدثنا الأوْزاعِيّ ، عن قُرَّةَ بن عبد الرحمن بن حَيْوِيل[4] ، عن الزُّهْرِيّ ، عن أبي سَلَمَةَ ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ » . هذا لفظ ابن ماجة .

ولفظ ابن الأعرابيّ : « بِالْحَمْدِ لِلهِ أَقْطَعُ » .

ولفظ البَغَوي : « بِحَمْدِ اللهِ » . والكل بلفظ : « أَقْطَعُ » من غير إدخال الفاء على خبر المبتدأ .

وأخرجه أبو داود[5] في الأدب من سننه عن أبي تَوْبَةَ هو الحلبيّ قال : زعم الوليد عن الأوزاعيّ عن قُرَّةَ به ، ثم قال أبو داود : رواه يونس وعُقَيل وشُعيب وسعيد بن عبد العزيز ، عن الزُّهْرِي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسَلًا .

---

(١) بفتح الباء الموحدة وكسر الحاء المهملة بعدها الياء المثناة من تحت وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى بحير ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ١ / ١٠٠ .

(٢) بكسر الميم والصاد المشددة وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها صاد مهملة ثانية، هذه النسبة إلى المصيصة ، مدينة على ساحل البحر . اللباب ١/١٤٧ ، وفي المراصد ١٢٨٠ : بفتح الميم ، وفي ج « مسلم » بتشديد اللام المكسورة . (٣) بفتح الطاء والراء وضم السين المهملة وسكون الواو وفي آخرها سين ثانية ، هذه النسبة إلى طرسوس ، وهي مدينة مشهورة ، كانت ثغرا من ناحية بلاد الروم على ساحل البحر الشامي . اللباب ٢ / ٨٥ .

(٤) في د : حثويل ، وهو خطأ . (٥) أخرجه أبو داود في (كتاب الأدب) ٢ / ١٩٠ .

ورواه أبو عبد الرحمن النَّسائيّ فى عمل اليوم والليلة ، عن محمود بن خالد ، عن الوليد ، عن الأوزاعى به ، وعن محمود بن خالد أيضا ، عن الوليد عن سعيد بن عبد العزيز ، عن الزُّهرىّ رفعه مثله ، وعن قُتَيْبَةَ ، عن لَيْث ، عن عُقَيْل ، عن ابن شِهابٍ مرسلا ، واللفظ : « كُلُّ كَلَامٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَجْذَمُ » أدخل الفاء فى الخبر وليس ذلك فى أكثر الروايات .

(١)وقد جاء موضع (٢)[« كلامٍ » « أمرٍ » ، وجاء موضع](٢) « أقطع » و « أجذم » « أبتر » ، وجاء الجمع بينهما ، وجاء موضع : « يُبْدَأُ » « يُفْتَحُ » ، وجاء موضع : « الْحَمْدِ » « الذِّكْرِ »(١) ، وجاء موضع : « الحَمْد » أيضا « بِسمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ » وسنسوق(٣) إن شاء الله هذه الروايات بعد الكلام على هذا الحديث ، فنقول :

قد أخرج ابنُ حِبَّان هذا الحديث فى صحيحه من طريقين :

إحداهما : قال : حدثنا الحسين بن عبد الله القَطَّان ، حدثنا هشام بن عمّار ، حدثنا عبد الحميد بن أبى العِشْرين ، حدثنا الأوْزاعِيّ ، عن قُرَّةَ ، عن الزُّهْرِيّ ، عن أبى سَلَمَةَ ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِى بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ أَقْطَعُ » . وبوّب على هذا : بالإخبار عمّا يجب على المرء من ابتداء الحمد لله جل وعلا فى أوائل كلامه عند بغْيه مَقاصدَه .

والثانية : قال : حدثنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطّان أبو على بالرَّقَّة ، حدثنا هشام بن عمّار ، حدثنا شُعَيب بن إسحاق ، عن الأوْزَاعِيّ ، عن قُرَّةَ ، فذكره بلفظه حرفاً حرفاً ؛ فكأنّ هشام بن عمار حدّث به مرّتين : مرّةً عن ابن أبى العِشْرين ، ومرّة عن شعيب بن إسحاق ، وكلاهما حدّثه به(٤) ، عن الأوْزاعِيّ .

وبوّب أبو حاتم على هذا : بالأمر للمرء أن تكون فواتح أسْبابه بحمد الله لئلا تكون أسبابه بترا . ولم يظهر لى وجه المُغايرة لاسيّما واللفظ واحد ، وليس فى اللفظ « أبْتَر »

---

(١) مكان هذا فى د : «وكل كلام جاء موضع كل أمر ، وجاء موضع الحمد الذكر » .

(٢) زيادة من : ج . (٣) فى المطبوعة : وسنستوف . (٤) فى المطبوعة : حدث به .

بل « أَقْطَع » كما هو فى اللفظ الأول ؛ ولئن ادّعى أبوحاتم المُغايرة بين الأسباب والكلام ، وقال : ذكرنا الطَّريق الأولى للدّلالة على افتتاح الكلام بالحمد لله ، والثّانية للدّلالة على افْتتاح الأسباب بها . نَقُل له[1] : الكلام لبغيه المقاصد من جملة الأسباب ، وهَبْ أنه غيرُه فالحديث واحد ، فإن دلّ على الأمرين فاعْقد لهما باباً واحداً ، وما أُراه إلا على عادته فى تكْثير الأنواع ، فكأنه قصد بالأول وهو الكلام الأقوالَ ، وبالثانى وهو الأسباب الأفعالَ ، ولا طائل تحت هذا .

وإن قال قائل : قد افتتح هذا بالأمر للمرء ، وذاك بالإخبار له ، والأمر غير الخبر ؛ لأن الأمر إنشاء وهو قَسيم للخبر . فجوابه أنه قال هناك : ذِكْر الإخبار على ما يجب على المرء، فاسْتويا ، ثم هَبْ أن الحال كما زعمتَ فالدّالّ حديث واحد بلفظ واحد ، فليس غير ما أحسب مِن[2] أنه قصد التّنويع إلى ألفاظ وأفعال .

وكذلك أخرجه الحاكم فى مُستدرَكه .

وقضى ابن الصّلاح : بأن الحديث حسن دون الصّحيح وفوق الضّعيف ، مُحْتَجًّا بأن رجالَه رجال الصحيحيْن سِوى قُرَّة ، قال : فإنه ممَّن انْفرد مسلم عن البخارىّ بالتّخريج له .

وأنا أقول : لم يخرِّج له مسلم إلا فى الشّواهد مقروناً بغيره . وليس لهما حكم الأصول ، وإنما خرّج له الأربعة : أبو داود ، والتِّرمذِىّ ، والنَّسائىّ ، وابن ماجَة وأَدَّعى مع ذلك أن الحديث صحيح ، كما ادّعاه هذان الحبْران : ابن حِبّان ، وابن البَيِّع .

فإن قلتَ : فما حال قُرَّة بن عبد الرحمٰن عندكم ؟ قلت : هو عندى فى الزُّهرى ثقةٌ ثَبْت ، فقد قال الأوْزاعىُّ : ما أحدٌ أعلم بالزّهرى منه ، وقال يزيد بن السِّمْط : أعلم النّاس بالزُّهرى قُرَّةُ بن عبد الرحمن . ونازعه أبو حاتم فقال : هذا الذى قاله يزيد

---

(١) فى المطبوعة : فقل له . (٢) فى ج ، د : فليس إلا على غير ما أحسب أنه ، وفى المطبوعة : فليس إلا غير ما أحسب من أنه .

ليس بشيء يُحكَم به على الإطلاق ، وكيف يكون قُرَّة أعلم الناس بالزّهري ، وكلّ شيء روَى عنه نحو ستين حديثاً ؟ بل أتْقن النَّاس فى الزهريِّ : مالك ، ومَعْمَر ، ويونس ، والزُّبَيْدىّ ، وعُقَيل ، وابن عُلَيَّة . هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضّبط والمذاكرة ، وبهم يُعتبَر حديث الزّهريّ .

قلت : لا شك أن هؤلاء أرجح مِن قُرَّةَ حفظاً وضبْطاً ، لـكنْ لاعلى الإطلاق فقد يكون لقُرَّةَ خُصوصيَّة زائدة بالزّهريِّ ، وإلا فهذا الأوْزاعىّ إمام أهل الشّام كلامه يؤيِّد كلام يزيد بن السِّمط ، ثم أنا لا أدَّعى أنه أرجح منهم فى الزُّهْرِيّ ؛ وإنما أقول إنه عارف بالزّهرى غير متَّهم فيه ، وليس فى كلام أبى حاتم ما يَدْرَأُ ذلك ، بل ذِكره إياه فى كتاب « الثقات » ـ مع ما حكاه مما يدل على تبجيله ، وإن لم يوافق عليه على الإطلاق ـ دليل على ما أدَّعيه .

وقال الحافظ أبو أحمد ابن عَدِىّ : روَى الأوْزاعِىُّ ، عن قُرَّةَ ، عن الزُّهْرِيِّ بِضْعةَ عشر حديثاً ، ولقرّة أحاديث صالحة ، ولم أرَ له حديثاً مُنكَراً ، وأرجو أنه لا بأس به .

فإن قلت : فقد قال ابن مَعِين : إنه ضعيف ، وقال أحمد : مُنكَر الحديث[1] جداً وقال أبو زُرْعَةَ : الأحاديث التى يرويها مناكير ، وقال أبو حاتم والنَّسائى : ليس بقويٍّ ، وقال أبو داود : فى أحاديثه نَكارة .

قلت : هـذا الجَرْحُ إن قُبل فلا أقبلُه فى حديث الزّهرى ؛ ولئن قبلتُه فيه فلا أقبلُه فى هذا الحديث منه ؛ فلحديث قُرّة عندى درجاتٌ ؛ أدناها حديثُه عن غير الزُّهرىِّ كحديثه عن عطاء بن أبى رَبَاح ، ومنصور بن المُعْتَمِر ، وكحديثه عن حُبَيِّب[2] ابن أبى ثابت ، وأعلا منها حديثه عن الزّهرى ؛ لمـا عرفت من خصوصيته به لاسِيّما

---

(١) فى ج : الأحاديث . (٢) فى المطبوعة ، د : وحديثه ، وفى د : عن دورق بن أبى ثابت ، والضبط المثبت من : ج .

ما حدّث به عنه الأئمة مثل : الأوْزاعى إمام أهل الشام ، واللّيث بن سعد إمام أهل مصر . وأعلا منها هذا الحديث بخصوصه فهو من أثبت أحاديثه عن الزهرى ؛ لأنه انْضَمَّ إلى تحْديث الأوْزاعِىّ [به][1] عنه ، وقبوله إياه منه أنه ـ أعنى ـ الأوْزاعِىّ حدّث به أيضاً عن شيخه الزّهرِىّ ، وأن قُرّة تُوبِع عليه .

وإنما قلت : إنه مِن أثبت أحاديثه عن الزّهرِىّ ، ولم أقل : إنه أثبتُ أحاديثه مطلقاً ؛ لاحتمال أن يكون له عن الزّهرِىّ حديث حصل فيه مثل ما حصل فى هذا من المُتابعة وغيرها .

فأما تحديث[2] الأوْزاعِىّ به عن الزّهرِىّ فقد قال الدّارَقُطنِىُّ : إن محمد ابن كثير رواه عن الأوْزاعِىّ ، عن الزّهرِىّ ، لم[3] يذكر قُرّةَ .

قلت : وكذلك حدّث به خارِجةُ بن مُصْعَب ، عن الأوْزاعِىّ ، عن الزّهرِىّ عن أبى سَلَمة ، عن أبى هريرة ، لم يذكر قُرّة أيضا .

حدّث به عن خارِجَةَ الحافظ عيسى بن موسى غُنْجار ، فيما أخبرنا به أحمد بن على ابن الحسن[4] بن داود الحنبلى ، وزينب بنت الكمال ، وفاطمة بنت إبراهيم إذْنًا ، عن محمد بن عبد الهادى ، عن أحمد بن محمد الحافظ ، أخبرنا إسماعيل بن عبد الجبار المكّىّ أخبرنا أبو يَعْلَى الخليل بن عبد الله الخليلِىّ الحافظ ، حدثنى أحمد بن محمد بن الحسين الحافظ حدثنا عِصْمة بن محمد بن إدريس البِيكَنْدِىّ[5] ببُخارَى ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن عمّار وعلى بن الحسن[6] البُخارِيّان قالا : حدثنا إسحاق بن حمزة ، حدثنا عيسى بن موسى غُنْجار ، حدثنا خارِجة بن مُصْعَب عن الأوْزاعِىّ ، عن الزُّهرِىّ ، عن أبى سَلَمة ، عن

---

(١) زيادة من : ج ، د . (٢) فى ج : حديث . (٣) فى المطبوعة : ولم يذكر قرة .
(٤) فى المطبوعة : الحسين . (٥) نسبة إلى بيكند : بالكسر وفتح الكاف وسكون النون ، بلدة بين بخارى وجيحون على مرحلة من بخارى . ياقوت ١ / ٧٩٧ .
(٦) فى المطبوعة : على بن الحسين .

أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ » .

وكذلك رواه مُبَشِّر بن إسماعيل ، عن الأَوْزاعِيّ ، عن الزُّهرِيِّ ، وقال : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ » . وذلك فيما أنبأناه الحافظ الكبير شيخنا أبو الحجّاج القُضَاعِيُّ قال : أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن حمدان بن شَبِيب الحَرَّانِيّ سماعًا عليه ، أخبرنا عبد القادر بن عبد الله الحافظ قال : حدثنا محمد بن حمزة بن محمد القرشيّ بدمشق ، أخبرنا هِبةُ الله بن أحمد بن محمد الأَكْفَانِيّ[1] أخبرنا أحمد ابن علي الحافظ ، أخبرنا محمد بن علي بن مَخْلَد الوَرّاق ومحمد بن عبد العزيز بن جعفر البَرْدَعِيّ[2] قالا : حدثنا أحمد بن محمد بن عِمران ، حدثنا محمد بن صالح البَصْرِيّ بها ، حدثنا عُبَيد بن عبد الواحد بن شَرِيك ، حدثنا يعقوب بن كَعْب الأَنْطَاكِيّ ، حدثنا مُبَشِّر ابن إسماعيل عن الأَوْزَاعِيِّ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ » .

فإن قلت : إذا كان الأَوْزاعِيّ يرويه تارة عن قُرَّة ، وتارة عن شيخ قُرَّة فهذا اضطراب في حديثه .

قلتُ : الأَوْزاعِيُّ أجلُّ من أن يُنسَب حديثه إلى الاضطراب ، ولو كان ثَمَّ اضطراب لجعلنا الحَمْل فيه على الرّواة عنه لا عليه ؛ ولكني أقول : لا اضطراب ، فإنه لا مانع أن يَرْوِي الحديث تارة عن واحدٍ ، وتارة عن شيخ ذلك الواحد ؛ إذا كان قد سمعه منهما

---

(١) بفتح الألف وسكون الكاف وفتح الفاء وفي آخرها نون ، هذه النسبة إلى بيع الأكفان . اللباب ١ / ٦٥ . (٢) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء ، وفتح الدال المهملة وفي آخرها العين المهملة ، هذه النسبة إلى بردعة ، وهي بلدة من أقصى بلاد أذربيجان . اللباب ١ / ١٠٩ .

ولاسيما عند اختلاف اللفظ ، وذلك موجود فى رواية مُبَشِّر بن إسماعيل ، عن الأوْزاعِيّ ، عن الزُّهرِيّ ؛ فإنه جعل البَسْملة موضع الحَمْدلة ، فلعله سمعه من قُرَّة ، عن الزُّهرِيّ بلفظ الحمدلة ، وسمعه هو من الزُّهرِيّ بلفظ البسملة . وبتقدير اتحاد اللفظ فى الموضعين ، وهى رواية محمد بن كثير ، وخارجة بن مُصعَب ، عن الأوْزاعِيّ فلا بِدْع فى روايته لحديثٍ عن واحد وعن شيخه كما عرّفناكَ ، وكما يجوز أن يسمعه من شَيْخَيْن فيقتصر مرة على ذكر أحدهما ، وأخرى على ذكر الآخر . وقد فعل ابن حِبّان ذلك فى صحيحه فى هذا الحديث ، كما أريناك أنه رواه مرة من طريق ابن أبى العِشْرين ، وأخرى من طريق شعيب ابن إسحاق ، وكلاهما حدّث هشاماً به عن الأوزاعىّ .

وأما بيان أن قُرَّة قد تُوبع عليه فقد[1] تابعه يونس بن يزيد ، فرواه عن الزُّهرِيّ كما سيأتى والأوْزاعِي نفسه ، فحدَّث[2] به عن الزهرى كما سبَق ، ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدِيّ[3] فرواه عن الزُّهرِيّ ، عن ابن كعب بن مَالك عن أبيه كما سيأتى ، وأنا لا أقول : إن السَّنَدَيْن إلى يونس بن يزيد وإلى الأوْزاعِيّ عن الزُّهرِيّ صحيحان ، ولكنّى أقول : يَقْوَى بهما حديث قُرَّة ؛ وقد لا ينْتهِض الشىء فى نفسه حجةً بمفرده ، وينتهض مُقوِّياً ومُرجِّحاً[4] لاسيّما عند انضمام غيره إليه .

وأقول أيضاً : إن مَن أرسل يَعْضُد من أسند لعدم التّنافى بين الإرسال والإسناد ، وقد أرسلَه عُقَيْل فرواه عن الزُّهرِيّ مُرسَلًا ، وقدّمناه نحن من[5] كلام النّسائىّ ، فإنه أخرجه عن قُتَيبة ، عن الليث ، عن عُقَيل ، عن الزُّهْرِيّ مُرسَلًا كما عرّفناك ، واللفظ : « فَهُوَ أَجْذَمُ » وعُقَيل أحد الستة الأثْبات عن الزّهرى الذين ذكرهم ابن حِبّان .

وأرسله أيضا يونس بن يزيد ، وشُعَيب بن أبى حمزة ، وسعيد بن عبد العزيز كما حكَيناه عن أبى داود .

---

(١) فى المطبوعة : وقد . (٢) فى المطبوعة : يحدث . (٣) بالزاى المضمومة والباء مصغرا . تهذيب التهذيب ٩ / ٥٠٢ ، وهذه النسبة إلى زبيدة (قبيلة من مذحج) اللباب ١ / ٤٩٥ . (٤) فى ج بالبناء للمفعول فى الاثنين . (٥) فى المطبوعة : فى .

بل رُوِى من حديث صحابىٍّ آخر بطريقٍ أخرى : فأخبرنا يُوسف[١] بن عبد الرحمن الحافظ فى كتابه : أن الفقيه أبا عبد الله الحنبلىّ أخبره بقراءته عليه : أن الحافظ أبا محمد الرُّهَاوِىّ[٢] أخبره قال : أخبرنى عمر بن محمد بن أبى بكر المُؤَدِّب ، أخبرنا السيد أبو الحسن على بن هاشم[٣] العَلَوِىّ ، أخبرنا أبو بكر هو ابن زُبيدة ، أخبرنا أبو القاسم هو الطَّبَرَانِىُّ الحافظ ، حدثنا أحمد بن المُعَلَّى الدمشقى ، حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا صدقة بن عبد الله عن محمد بن الوليد الزُّبَيْدِىّ ، عن الزُّهرِىّ ، عن عبد الله بن كعب بن مالك ، عن أبيه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كُلُّ أَمْرٍ ذِى بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ »[٤].

فإن قلت : لقد وقع الاضطراب فى هذا الحديث سنَدًا ومتْناً .

أماسندًا : فالزُّهرِىّ تارة يرويه عن أبى سلَمة ، عن أبى هريرة . وتارة عن ابن كعب عن أبيه ، رواه عن الزُّهرِىِّ كذلك محمد بن الوليد الزُّبَيْدِىّ كما رأيت ، وكذلك رواه عن الزُّهرِىّ ، محمد بن سعيد ـ يقال له : الوصيف ـ ، كما ذكره الدَّارَقُطنِىُّ . والأوْزَاعِىّ تارة يرويه عن قُرّة ، عن الزهرى . وتارة يرويه عن الزهرى نفسه . وتارة يرويه عن يحيى فقال الحافظ أبو بكر أحمد بن عبدالرحمن الشِّيرازِى صاحب كتاب « الألقاب » فيما أنبأنيه الحافظ أبو الحجاج المِزِّىّ : أخبرنا ابن شَبِيب ، أخبرنا عبد القادر الحافظ ، أخبرنا عبد الغنى بن شيخنا الحافظ أبى العلاء الهَمْدَانِى ، أخبرنا عبد الملك بن مَكِّىٍّ الشَّعَّار ، أخبرنا أحمد بن عمر البَيِّع ، أخبرنا حميد بن المأمون ، أخبرنا أبو بكر الشِّيرازِىّ ، حدثنا أبو الحسن على بن محمد بن مُفلِح ، حدثنا أبو يوسف محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن المهنّا

---

(١) فى المطبوعة ، د : يونس ، والمثبت من : ج ، وتذكرة الحفاظ ٤/٢٨٠ .

(٢) بضم الراء وفتح الهاء وفى آخرها واو ، هذه النسبة إلى الرها ، وهى مدينة من بلاد الجزيرة . اللباب ١/٤٨٣ ، وتذكرة الحفاظ ٤/١٧٤ . (٣) فى المطبوعة : هشام .

(٤) فى المطبوعة : « بالحمد لله أقطع » .

المِصِّيصِيّ ، حدثنا عبد الله بن الحسين بن جابر البزّار ، حدثنا ابن كثير ـ يعنى محمد المِصِّيصِي ـ ، عن الأوْزاعِيّ ، عن يحيى ، عن أبى سلَمة ، عن أبى هريرة قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ أمْرٍ ذِى بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ أقْطَعُ ».

وأما المتن : ففى لفظ : « كُلُّ كَلَام ».وفى آخر : « كُلُّ أَمْر» والأمر أعم من الكلام لأنه قد يكون فعلًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾[1] أى : وما فعله وقوله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾[2] أى : الفعل .

وفى لفظ : « بِحَمْدِ اللهِ » و « بِالْحَمْدِ » .

وفى آخر : « الْحَمْد وَالصَّلَاة عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

أنْبأناه أحمد بن على الحنبلىّ ، عن محمد بن عبد الهادى ، عن السِّلَفىّ ، أخبرنا إسماعيل ابن عبد الجبّار المكىّ القَزْوِينىّ ، أخبرنا أبو يَعْلَى الخليلىّ الحافظ ، حدثنا محمد بن عمر ابن جَرِير بن الفضل بن المُوَقَّر بِهَمْدَان ، حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسين الطَّيَّان الأصْبَهَانِىّ ، حدثنا الحسن بن أبى القاسم الأصْبَهَانِىّ ، حدثنا إسماعيل بن أبى زِياد الشَّامِىّ عن يونس بن يزيد ، عن الزُّهرِىّ ، عن أبى سلَمة ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ وَالصَّلَاةِ عَلَىَّ فَهُوَ أقْطَعُ أبْتَرُ مَمْحُوقٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ ».

وفى ثالث : « بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ » ، وقد قدمناه .

وفى رابع : « بِذِكْرِ اللهِ » .

أخبرَناهُ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المُسْنِد إذْنًا خاصًّا ، أخبرنا المسلم بن محمد بن علّان ، أخبرنا حنبل بن عبد الله الرُّصَافِىّ ، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصَين ، أخبرنا أبو على الحسن بن على بن محمد بن المُذهب ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان ، أخبرنا عبد الله بن أحمد ، حدثنا أبى ، حدثنا يحيى بن

---

(١) سورة هود ٩٧ . (٢) سورة آل عمران ١٥٩ .

آدم ، حدثنا ابن المبارك ، عن الأوْزاعِيّ ، عن قُرَّة بن عبد الرحمن ، عن الزُّهريّ ، عن أبي سلَمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ فَهُوَ أَبْتَرُ » أو قال : « أَقْطَعُ » .

وفي لفظٍ وصف الكلام أو الأمر بأنه « ذُو بَالٍ » وذلك في أكثر الرّوايات ، وفي آخر لم يقل « ذِي بَالٍ » كما سُقناه في رواية غُنْجار .

وفي لفظٍ « فهو » بدخول الفاء على المبتدأ الثاني الذي هو وخبره خبر عن المبتدأ الأول وهو « كُلُّ » والخبر جملة . وفي آخر بدون الفاء والخبر مفرد :

وفي لفظٍ « أَقْطَعُ » ، وفي آخر « أَبْتَرُ » ، وفي ثالث « أَجْذَمُ » رواه النَّسائي ، وفي رابعٍ الجمعُ بين « أَقْطَع » و « أَبْتَر » وزيادة « مَمْحُوقٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ » ، كما رأيت ذلك كله .

قلت : لا يضر شيء من هذه الاختلافات ؛ لاحتمال سماع الزُّهْرِيّ من أبي سلَمة عن أبي هريرة ، ومن ابن كعب عن أبيه إن ثبتت روايةٌ عن ابن كعب ، وهي تُؤيّد الرواية الأولى وتَعْضُدُها . ويكون قد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وحدَّث به عنه صحابيّان : كعب ، وأبو هريرة .

وأمّا الأوْزاعِيُّ ، عن قُرَّة ، عن الزُّهْرِيّ تارة ، وعن الزُّهرِيّ نفسه أخرى فقد قدَّمنا الكلام عليه .

وأما الأوْزاعِيّ عن يحيى فقد خفي على الحافظ عبد القادر الرُّهَاوِيّ حالُه فقال : كذا كان في أصل أبي يوسف الورّاق قرأه علينا بلفظه من أصل كتابه .

قلت : ظنّ بعضُ المُحَدِّثين أنه يحيى بن أبي كثير أحد الأئمة من شيوخ الأوْزاعِيّ

قلت : ولو كان كذلك لكان عاضِدًا قويًّا ، ويكون الأوْزاعِيّ قد سمعه مِن قُرَّة ، عن الزُّهْرِيّ ، ومن يحيى بن أبي كثير عن الزُّهري ، ويكون ابن أبي كثير حينئذ قد تابَع قُرَّة عن الزُّهري كما تابَع قُرَّةَ عُقَيل ؛ فلئن ثبت جميع ما ذكره يكون كعب

قد تابَع أبا هريرة ، وابن أبي كثير قد تابع الزُّهْرِيّ ، وعُقَيل قد تابَع قُرَّة . ولكن ليس الأمر كذلك ؛ فإن يحيى المُشار إليه هو قُرَّة بن عبد الرحمن ويحيى اسمه .

قال ابن حِبّان : كان إسماعيل بن عيّاش يقول : إن اسمه يحيى وقُرَّة لقب ، سمعتُ الفضل بن محمد العطّار بأَنْطَاكِيَةَ يحكيه عن عبد الله بن الضحّاك ، عنه .

قال ابن حِبّان : وهذا شيء يشبه لا شيء ، لأن عبد الوهاب وَاهٍ ، ولم يكن هذا الشأن من صِناعته فيُرجَع إليه فيما يحكيه عنه .

قلت : والأظهر عندى أن الأمر كما زعم عبد الوهاب ، ولو كان هذا الحديث عند[1] يحيى بن أبي كثير لَما خفي على الحُفَّاظ ، ولَما انْفرد الأَوْزاعِيّ بروايته عنه ، ولَما كان يتركه فى الغالب مِن أمره ويذكر قُرَّة .

وأما تغاير الأمر والكلام فصحيح ، غير أنه قد يُوضَع الأخصّ مَوضِع الأعمّ ، بل أقول : إن بينهما عمُوماً وخصوصاً من وجهٍ ؛ فالكلام قد يكون أمْراً ، وقد يكون نَهْياً ، وقد يكون خبراً . والأمر قد يكون فعلًا ، وقد يكون قولًا ، والأمر فى هذا قريب .

وأما ذكر « ذِي بالٍ » فى بعض الألفاظ دون بعض ، فالأثبت سنداً إثباتها[2] . غير أنّى أقول :

قد يقول القائل : إن لم يُفتَتَح بالحمد لا يكون ذا بال ، وهذا سؤال يطرق مَن أثبت هذه الزيادة ـ فيقال له : كيف يكون ذا بال وهو غير مبدوء بالحمد ؟ ـ دون مَن لم يُوردها .

وجواب مَن أثبتها : أن المعنى بكونه ذا بال أنه مُهْتَمٌّ به مَعْنِيٌّ بحاله مُلْقًى إليه بالُ صاحبه ؛ فإذا كان بهذه المثابة ولم يُفتَتَح بالحمد كان أقطع ، لا يُفيده إلقاء البال ، واعتناء الرّجال شيئاً .

---

(١) فى المطبوعة : عن يحيى . (٢) فى المطبوعة : سند إثباتها .

فإن قلتَ : فما لم يُلْقَ إليه البالُ إذا لم يُفتَتَح بالحمد ما حالُه ؟ أيكون أقطع على هذه الرّواية أم لا ؟

قلت : يكون أقطع مِن باب أولى ، فهذه الزّيادة تُنَبِّهُ عليه من باب التّنبيه بالأدنى على الأعلى .

وأمّا « يُفتَحُ » و « يُبْدَأُ » فسواء فى المعنى .

وأمّا « الْحَمْدُ » و « الْبَسْمَلَةُ » فجائز أن يُعنى بهما ما هو الأعم منهما ، وهو ذكر الله والثناء عليه على الجملة ، إمّا بصيغة الحمد أو غيرها ؛ ويدل على ذلك رواية : « ذِكْرِ اللهِ » ، وحينئذ فالحمد ، والذكر ، والبسملة سواء .

وجائز أن يُعنى خصوص الحمد ، وخصوص البسملة ، وحينئذ فرواية الذكر أعم فيقضى لها على الروايتين الأخيرتين ؛ لأن المطلق إذا قُيِّد بقيْدين مُتنافيَيْن لم يُحْمَل على واحدٍ منهما ، ويرجَع إلى أصل الإطلاق .

وإنّما قلنا : إن خصوص الحمد والبسملة متنافيان ؛ لأن البَدَاءة إنما تكون بواحد ، ولو وقع الابتداء بالحمد لما وقع بالبسملة وعكسه ، ويدل على أن المراد الذكر — فتكون روايته هى المعتبَرة — أنّ غالبَ الأعمال الشرعية غيرُ مفتتحة بالحمد كالصلاة فإنها مفتتحة بالتكبير ، والحجّ وغيرِ ذلك .

فإن قلتَ : لكن رواية « بِحَمْدِ اللهِ » أثبت من رواية « بِذِكْرِ اللهِ » .

قلتُ : صحيح ، ولكنْ لم قلتَ : إن المقصود بحمد الله خُصوص لفظ الحمد ؟ ولِمَ لا يكون المراد ما هو أعمّ من لفظ الحمد والبسملة ؟ ويدل على ذلك ما ذكرتُ لك من الأعمال الشرعية التى لم يُشَرِّع الشارع افْتتاحها بالحمد بخصوصه . ويدل عليه أيضاً أنه ورد « بالْحَمْدِ » و « بِحَمْدِ اللهِ » ، والحمد إذا أطلق يراد الأعم[1] من خصوصه ؛

---

(١) فى المطبوعة ، ج : إذا أطلق الأعم من خصوصه . والمثبت من د.

كما يقول : سورة الحمد ويعنى الفاتحة ، وهى مشتملة على لفظ الحمد وغيره .

وأمّا دخول الفاء فى خبر هذا المبتدأ مع عدم اشتماله على واقعٍ موقع الشّرط أو نحوه ، موصولا بظرْفٍ أو شبهه أو فعلٍ صالح للشرطية فوجهه أن المبتدأ وهو « كل » أضيف إلى موصوفٍ بغير ظرفٍ ولا جارّ ومجرور ولا فعلٍ صالحٍ للشرطية ، وحينئذ يجوز دخول الفاء ، على حدِّ قول الشاعر[1] :

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٍ أَوْ مُدَانِ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِ

وقد أضيف المبتـــدأ فى الحديث ، وهو « كل » إلى موصوف بمفرد[2] وهو « ذى بال » ، وجملة وهو « لا يُبدأ فيه بحمد الله » فى رواية من جمع بينهما .

وأمّا « أقطع » و « أبتر » و « أجذم » فمعانيها إن لم تتّحد فهى متقاربة ؛ فلعل النبى صلى الله عليه وسلم قال كلَّ واحدة مرّةً ، أو لعل الرّاوى روَى بالمعنى .

وأمّا زيادة « الصّلاة » وزيادة « ممحوق من كل بركة » فإن صحّا لم يضر ، غير أن سندَهما لا يثبُتُ .

فإن قلتَ : هل يُحكَم للحديث بالرفع ؟ مع أن الأثْبات البُزَّل عن الزُّهْرِىّ ، وهم : يونس بن يزيد ، وعُقَيل بن خالد ، وشُعَيب بن أبى حمزة ، وسعيد بن عبد العزيز إنما رَوَوْه عن الزُّهْرِىّ مرسلًا ، ولو أن واحداً من هؤلاء الأربعة عارض قُرَّةَ لحُكِم له على قُرَّةَ فما ظَنُّك باجتماعهم ! ؛ ومن أجل ذلك قال جِهْبِذُ العِلل ، والحافظ الجَبَل أبو الحسن الدّارَقُطْنِىّ : إن الصّحيح عن الزُّهْرِىّ المرسلُ .

قلتُ : لو أنّ بين الإسناد والإرسال مُعارضَة لقضَيْتُ لهؤلاء على قُرَّة ؛ ولكن لا تَنَافِيَ بينهما ولا معارضة ، والحديث إذا أُسند مرّة وأُرسل أخرى فالحكم للإسناد ؛

---

(١) انظر الصبان على الأشمونى ١/٢٠٢ .

(٢) فى المطبوعة : إلى موصوف مفرد ، وفى د : إلى موصوف وهو ذى بال .

ولذلك حكم إمام الصناعة ، ومقدَّم الجماعة أبو عبد الله البُخارِيّ لإسناد إسرائيل بن يونس ، عن جده أبي إسحاق السَّبِيعِيّ[1] ، عن أبي بُرْدَةَ ، عن أبيه أبي موسى الأشعريّ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » على إرسال سفيان ، وشعبة وهما مَن هُما فى الحفظ والإتقان وعُلُوِّ الشأن ، عن أبي إسحاق ، عن أبي بُرْدَةَ ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسَلًا ، وأقسم بمن فاوت بين مقدارهم لَنِسبةُ إسرائيل إليهما أبعد من نسبة قُرّة إلى الأربعة ، وكيف وقُرّة فيما ذُكر أعلم الناس بالزُّهرِيّ ! وقد تُوبِع فى هذا الحديث ، وشيخه الزُّهْرِيّ كان كثيرَ الإرسال ، ثم كان يُفْصِح بالإسناد بعد الإرسال ، بل ربّما أرسَل ثم أفْصَح بإسنادٍ لا يُقْبَل .

من أجْل ذلك أهدر الإمام المُطَّلِبِيُّ مُرسلاته ، وذكر رضى الله عنه فى مِثال عَوارها حديثَه فى [الضحك فى][2] الصّلاة مرسلًا ، ثم وجدانه إياه إنّما رواه عن سليمان ابن أرْقم ، وسليمان بن أرقم ضعيف ، ثم قال : يقولون يُحابى ، ولو حابَيْنَا لحابَيْنَا الزُّهْرِيَّ . وإرسال الزُّهرِيّ ليس بشىء ؛ وذاك أنّا نجده يروى عن سليمان بن أرْقم . انتهى .

قلتُ : وإنما رَدّ إرسالَه عند الإطلاق ؛ لاحتمال أن يكون طوَى ذكْر من لو أفصح به لردَدْناه ، كما فعل فى حديث الضَّحِك ؛ فإنه طوَى ذكر سليمان وهو ضعيف . أما إذا تبيّن أنه طوَى ذكر ثِقَةٍ كما فى حديث الحمد[3] فلا يُرتابُ فى قبوله ؛ فإنه بيَّن برواية قُرَّةَ أن المَطْوِيَّ ذِكره أبو سلمة وهو ثقة الثِّقات ؛ فلئن أرسله الحافظ الجبل[4] فلقد أسنده الإمام الأجل أعنى : محمد بن إسماعيل .

---

(١) بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة وبعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها ساكنة وفى آخرها عين مهملة ، هذه النسبة إلى سَبِيع ، وهو بطن من هَمْدان . اللباب ١ / ٥٣٠ .

(٢) زيادة من : ج ، د ، وفى هامش ج : ليس فى نسخة المصنف : « الضحك » .

(٣) فى المطبوعة : الخمر . (٤) فى المطبوعة : الجليل . والمثبت من ج ، د .